Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 42, No. 139
Sep. 2023

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Alwahab, Alaa T. wahab, Alkawaz, Saad M. (2023)."The Impact of International Loans and Aid on the National Income in Algeria for the Period (2000-2020)". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 42 (*139*), 68 -85 , https://doi.org/10.33899/tanra.2023.180476
P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

The Impact of International Loans and Aid on the National Income in Algeria for the Period (2000-2020)

Alaa T. wahab[1], Saad M. Alkawaz[2]
(1&2&3)College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq

Corresponding author: Alaa T. wahab, College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq
altalibalaa@yahoo.com
DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2023.180476

Article History: *Received*: 23/8/2022; *Revised*:30/9/2022; *Accepted*:30/11/2022; *Published*: 1/9/2023.

Abstract
International aids and loans are important for developing countries due to their need for capital as a result of the shortage of their financial resources and suffering from a decrease in their domestic savings, as the developed countries with surplus capital provide aid to low-income developing countries for humanitarian or political purposes. Concerning international loans, they are for the benefit of the lending and borrowing countries, as the lenders obtain financial returns as a result of receiving the interest rate in return for lending capital to those countries. As for the borrowers, they receive loans to direct them to finance development and productive investments and achieve growth and economic development in them or negative results may be achieved when directing these loans to consumption, wars, and addressing emergencies. The study aims to provide a theoretical aspect of international aid and loans to developing countries and their relationship to economic growth and development. This deficiency and the achievement of economic growth and development when directed to investments and financing development in the aftermath as countries. The research is based on the hypothesis that international aid and loans have an impact on investments and financing of local economies and are related to economic growth and development in developing countries.

Keywords
International Aids, Loans, Economic Growth, Investments, Developing Countries

ورقة بحثية

التحليل النظري للعلاقة بين المساعدات والقروض الدولية والنمو الاقتصادي في البلدان النامية منخفضة الدخل

علاء طالب وهب[١] ؛ سعد محمود الكواز[٢]

[١&٢]جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد

المؤلف الواسل: علاء طالب وهب ال سيوهب ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد altalibalaa@yahoo.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2023.180476

تاريخ المقالة: *الاستلام:*٢٠٢٢/٨/٢٣؛ *التعديل والتنقيح:*٢٠٢٢/٩/٣٠؛ *القبول:*٢٠٢٢/١١/٣٠؛ *النشر :* ٢٠٢٣/٩/١.

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تقديم جانب نظري عن المساعدات والقروض الدولية للبلدان النامية منخفضة الدخل وعلاقتها بالنمو والتطور الاقتصادي ، وتتلخص مشكلة البحث بوجود نقص في رؤوس الأموال والادخارات المحلية في البلدان النامية منخفضة الدخل مما يستوجب اللجوء إلى القروض والمساعدات الدولية التي تقوم بسد هذا النقص وتحقيق النمو والتطور الاقتصادي عندما توجه إلى الاستثمارات وتمويل التنمية في تلك الدول ، ويستند البحث إلى فرضية مفادها أن المساعدات والقروض الدولية ذات تأثير على الاستثمارات وتمويل الاقتصادات المحلية وذات علاقة بالنمو والتطور الاقتصادي في البلدان النامية منخفضة الدخل , تشكل المساعدات والقروض الدولية أهمية للدول النامية منخفضة الدخل نظرًا لحاجتها لرؤوس الأموال بسبب النقص الحاصل في مواردها المالية لكونها منخفضة الدخل , إذ أن الدول المتقدمة ذات فائض في رؤوس الأموال تقدم المساعدات إلى الدول النامية ذات الدخل المنخفض لأغراض إنسانية أو سياسية.

الكلمات الرئيسة

المساعدات والقروض الدولية، النمو الاقتصادي، البلدان النامية منخفضة الدخل.

مجلة

تنمية الرافدين

***(TANRA):* مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٢)، العدد (١٣٩))،
أيلول ٢٠٢٣

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: ال وهب ، علاء طالب وهب، الكواز, سعد محمود (٢٠٢٣). "التحليل النظري للعلاقة بين المساعدات والقروض الدولية والنموالاقتصادي في البلدان النامية منخفضة الدخل" ***تنمية الرافدين***، ٤٢ (١٣٩)، ٦٨-٨٥،
https://doi.org/10.33899/tanra.2023.180476

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

أن الدراسات الاقتصادية في معظم الأدبيات تناولت المساعدات والقروض الدولية بين الدول المانحة والممنوحة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ، إذ أن الدول المتقدمة ذات الفائض في رؤوس الأموال تقدم المساعدات إلى البلدان النامية منخفضة الدخل ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من نقص في مواردها المالية وقد تكون لأغراض إنسانية او سياسية للدول التي تحتاج إليها ، أما فيما يخص القروض الدولية فتكون لصالح الدول المقرضة والمقترضة ، إذ أن المانحين لها يحصلون على عوائد مالية نتيجة تسلمهم لسعر الفائدة مقابل إقراض رؤوس الأموال إلى تلك الدول ، أما الدول المقترضة التي تعاني من عجز في مدخراتها فتستلم تلك القروض وتوجهها لتمويل التنمية وتنفيذ الاستثمارات المنتجة وتحقيق النمو والتطور الاقتصادي فيها ، أو قد تحقق نتائج سلبية عند توجيه تلك القروض إلى الاستهلاك أو الحروب أو لمعالجة الحالات الطارئة كالفيضانات والآفات الزراعية وغيرها.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث بوجود نقص في رؤوس الأموال والادخارات المحلية في البلدان النامية منخفضة الدخل مما يستوجب اللجوء إلى المساعدات والقروض الدولية التي تقوم بسد هذا النقص وتحقيق النمو والتطور الاقتصادي عندما توجه إلى الاستثمارات وتمويل التنمية في البلدان النامية منخفضة الدخل .

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن المساعدات والقروض الدولية في حال توجهت إلى تمويل الاقتصادات المحلية وذات العلاقة بالنمو والتطور الاقتصادي في البلدان النامية منخفضة الدخل فأنها ذات تأثير ايجابي تعمل على زيادة الاستثمارات .

هدف البحث

يهدف البحث إلى تقديم جانب نظري عن المساعدات والقروض الدولية للبلدان النامية منخفضة الدخل وعلاقتها بالنمو والتطور الاقتصادي ومدى مساهمتها في تمويل تنميتها الاقتصادية .

منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بجمع المعلومات عن المساعدات والقروض الدولية للبلدان النامية منخفضة الدخل من الأدبيات والمصادر المكتبية لتحديد العلاقة بين تلك المساعدات والقروض الدولية والنمو الاقتصادي، للتوصل إلى الاستنتاجات والمقترحات التي قد تفيد في مجال المساعدات والقروض الدولية وتأثيراتها بالنمو الاقتصادي في تلك الدول.

هيكلية البحث

تضمن البحث خمسة محاور ، تناول الأوّل النمو الاقتصادي مدخلاً للتنمية الاقتصادية، وركز الثاني على محددات النمو الاقتصادي، وأهتم الثالث بتحليل فجوة الموارد التمويلية، وتناول الرابع إسهام المساعدات والقروض الدولية في تغطية الفجوات التمويلية، وأخذ الخامس مضمون العلاقة بين المساعدات والقروض الدولية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأوّل

النمو الاقتصادي مدخلاً للتنمية الاقتصادية

إن مفهوم النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة الشرائية للأفراد ومستوى معيشتهم، ولهذا فهو يمثل الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد لفترة زمنية طويلة نسبياً، ولما كان الدخل الفردي هو النسبة بين الدخل الكلي وعدد السكان ، فهذا يعني أن تحسين مستوى معيشة الفرد بزيادة نصيبه من الدخل الحقيقي لا يمكن أن يحدث إلّا إذا كان معدل نمو الناتج الكلي يفوق معدل النمو السكاني (Tmar, 2015, 3).

ومن ناحية أخرى، فإنه يمثل الزيادة الحقيقية في الدخل الفردي وليس الزيادة النقدية فلما كانت النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار تمثل الدخل الحقيقي، فإن التحسن في مستوى معيشة الفرد لا يحدث إلّا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل الزيادة المستمرة في الأسعار(Jbori, 2013, 245)، فضلاً عن ذلك فإنه يمكن تعريفه بأنه الزيادة في إنتاج السلع والخدمات في دولة ما خلال مدة زمنية معينة (alaqabe, 2014, 20).

ويعد الناتج المحلي الإجمالي أول مؤشر ينظر إليه إذا ما أريد التعرف على صحة اقتصاد معين ودرجة نموه، فإذا ما أريد التوصل إلى تأثير بعض الظواهر الاقتصادية على النمو الاقتصادي في دولة معينة فان أول ما يتم دراسته هو تأثير هذه الظاهرة على الناتج المحلي الإجمالي، فإذا تبين أن هناك أثر إيجابي أو وجود علاقة طردية بين الظاهرة والناتج المحلي الإجمالي ، فإن هذا يعني أن هذه الظاهرة مرغوب فيها والعكس صحيح ويمكن التعبير عن النمو الاقتصادي على وفق المنظور الاقتصادي بـ (معدل النمو الاقتصادي)، وهو يعبر عن التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوصفه نسبة مئوية سنوية ويمكن التعبير عنه رياضياً بالصيغة الآتية: (alaqabe, 2014, 20).

$$gy=((y_t-y_(t-1)))/y_(t-1) *100\% \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1_1)$$

إذ إن: gy = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

= Yt الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة الحالية

= Yt-1 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة السابقة

كما يمكن التعبير عن حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي على أنها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان، ورياضياً يمكن التعبير عنه كالآتي:

y_tp=y_t/N_t ……(1_2)

إذ إن:

= Ytp حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنة t

= Yt الناتج المحلي الإجمالي للسنة t

= Nt عدد السكان في السنة t

أما نسبة النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيعبر عنها كالآتي:

g_p= g_y- g_n……..(1_3)

إذ إن:

= g_p نسبة النمو في حصة الفرد

= g_y نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي

= g_n نسبة النمو في عدد السكان

ومما سبق يمكن التوصل إلى أن النمو الاقتصادي يمثل الزيادة الحقيقية والمستمرة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما خلال مدة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة ، بحيث يصاحب ذلك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي في المدة نفسها ، وهذا يتطلب تحقيق أمرين أساسين هما:

أن تكون الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الزيادة في معدل نمو السكان.

أن يكون معدل الزيادة في متوسط دخل الفرد النقدي أكبر من معدل التضخم، (أي أكبر من معدل الزيادة المستمرة في الأسعار).

المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من المحددات تؤثر على النمو الاقتصادي في البلدان النامية منخفضة الدخل، فهناك عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها من العوامل والمحددات الأخرى، وسيتم التركيز على المحددات التالية:

رأس المال: يمثل وسائل الإنتاج المناسبة كماً ونوعاً بما في ذلك مستلزمات الاستفادة من هذه الوسائل، وإن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، ويعد عنصر رأس المال من العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي، ويركز التحليل الاقتصادي على العلاقة السببية الطردية بين معدل تراكم رأس المال ومعدل النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن رأس المال متغير استراتيجي في تحقيق النمو الاقتصادي ،

وأن توفر حجم أكبر من الموارد الادخارية واستثمارها في مشاريع إنتاجية يمكن البلدان النامية منخفضة الدخل من كسر حواجز التخلف الاقتصادي والتوجه نحو النمو الاقتصادي (Mohamed,2006, 20).

النمو السكاني

تعد الفجوة المستمرة بالاتساع بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ، وما تنتجه من زيادة طبيعية عالية تؤثر سلبياً على مستويات المعيشة لدى أفراد المجتمع إذا لم يصاحب النمو السكاني السريع سياسات فعالة في نطاق التنمية الاقتصادية، وباعتبار أن الناتج الفردي يمثل إجمالي الناتج المحلي مقسوماً على عدد السكان ، وإن الزيادة في عدد السكان سوف تعمل على انخفاض الناتج الفردي (Hameda, 2005, 68) .

الانفتاح والتبادل الخارجي

أشارت العديد من الدراسات إلى أن الانفتاح التجاري يكون له انعكاس موجب على النمو الاقتصادي، وخلصت إلى أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً تنمو بمعدلات أكثر من الاقتصاديات الأخرى ، وأن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج و تصدير السلع و الخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة وإلى زيادة معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي (Melod, 2014, 49)، وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية حتى أصبحت عاملاً رئيسياً في رسم الاستراتيجيات الاقتصادية للدول وعلى وجه الخصوص النامية منها ، إذ ترتبط السياسات التنموية لها بالتجارة الخارجية باعتبار أن الصادرات تشكل عاملاً مهماً يسمح بتوفير إيرادات للدولة.

التضخم

يتمثل بالارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، ويمكن القول أن ظاهرة التضخم تحدث نتيجة اختلال الوضع الاقتصادي بسبب عدم تساوي التغيرات في كل من التدفقات السلعية والتدفقات النقدية وإن ارتفاع الأسعار يكون مؤشراً لهذه الظاهرة ، وقد تناولت البحوث التجريبية أثر التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي على النمو في الأجلين الطويل والقصير واكتشفت وجود علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي، إذ أن التضخم يعكس فقدان الدولة متابعة ومراقبة وضعية الاقتصاد الكلي (Tmar,2015, 4-6)، لذلك سعت برامج الاصلاح الاقتصادي في البلدان النامية منخفضة الدخل إلى خفض معدلات التضخم لما لذلك من آثار إيجابية على الاقتصاد الكلي.

التقدم التكنولوجي

يمثل السرعة في تطوير المعرفة الفنية وتطبيقها لزيادة مستوى المعيشة للسكان، ولا يقتصر على الاختراعات، بل يتعدى ذلك إلى ما يبذله المجتمع من جهود لزيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة واكتشاف موارد جديدة أخرى للارتقاء بالمستويات التعليمية والإدارية والتسويقية (mzroie, 2016, 39).

المبحث الثالث: فجوة الموارد التمويلية

إن تحقيق معدل معين من النمو الاقتصادي يتطلب توفير معدل معين من الادخار المحلي اللازم للقيام بالاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي في البلدان النامية منخفضة الدخل، إذ أن الادخار يُعد عنصراً أساسياً لعملية التنمية الاقتصادية بينما انخفاضه يعد معوقاً لها، وإن المشكلة الرئيسية التي تعترض عملية التنمية وتحقيق نمو اقتصادي في البلدان النامية منخفضة الدخل تتمثل في عدم قدرة تلك الدول على تعبئة المدخرات المحلية لتنفيذ برامجها التنموية (hayane, 2005, 19).

ومن ناحية أخرى فأنه عند النظر إلى الاستيرادات التي تؤدي دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية، فإذا لم يتمكن الاقتصاد الوطني من توفير التمويل الكافي للاستيرادات من السلع الرأسمالية والوسيطة المستخدمة في الاستثمارات المحلية فإن الدولة سوف تعجز عن الوصول إلى النمو المستهدف ، وذلك بسبب تخلف الصناعات المحلية والاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية في البلدان النامية منخفضة الدخل (Atee, 2010, 11).

كما أن عملية الاستيراد تتطلب من البلدان النامية منخفضة الدخل توفير النقد الأجنبي للحصول على السلع من الخارج ، وبما أن هذه الدول تتميز بضعف صادراتها فإنها سوف تعاني من نقص في موارد النقد الأجنبي الذي تحتاجه للحصول على الاستيرادات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهنا سوف تظهر فجوة التجارة الخارجية.

وفي العقود الثلاثة من القرن الحادي والعشرين وبعد أن ألقى النظام العالمي الحديث بظلاله على العالم، ظهر نوع من الفجوات تمثل في الفرق بالمهارة والخبرة التنظيمية على جميع الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين البلدان النامية منخفضة الدخل والمتقدمة أطلق عليها الفجوة الرقمية ، وفيما يأتي توضيح لكل من هذه الفجوات:

أولاً: فجوة الموارد المحلية (الفجوة الداخلية)

تمثل الفرق بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمار اللازم للوصول إلى معدل النمو المستهدف، أي أن الدولة عندما تحدد معدلاً للنمو فإن تحقيق هذا الهدف سوف يتطلب معدلاً معيناً من الاستثمار، ففي هذه الحالة إذا كانت الموارد المحلية غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة في البلدان النامية منخفضة الدخل، فإن الحاجة إلى القرض الدولي تجد مسوغها لتغطية الفجوة الحاصلة بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين المدخرات المحلية (Atee, 2010, 8).

ويمكن التعبير عن فجوة الموارد المحلية رياضياً بالمعادلة الآتية:

فجوة الموارد المحلية = الادخار – (S) الاستثمار (I)

وهناك عوامل متعددة يمكن أن تسبب فجوة الموارد المحلية ومنها: (Hls, 2021, 112-113).

أ. انخفاض الميل الحدي للادخار.

ب. انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة عدد السكان.

ج. الفساد المالي والإداري وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

د. عجز الميزان التجاري وارتفاع معدلات التضخم.

ويمكن أن تتسع هذه الفجوة كلما انخفض معدل الادخار عن معدل الاستثمار اللازم لتحقيق النمو، ومن ثم فإن الحاجة إلى القرض الدولي، الذي يساوي حجم الفجوة سوف يزداد بمقدار هذه الفجوة.

ثانياً: الفجوة التجارية (الفجوة الخارجية)

تنتج هذه الفجوة عندما تكون حصيلة البلدان النامية منخفضة الدخل من العملات الأجنبية مقابل صادراتها غير كافية لتمويل الاستيرادات من السلع الرأسمالية اللازمة لاستثمار المدخرات المحلية المتاحة جميعها، وبذلك يصبح الاستيراد قيداً يحول دون وصول الاقتصاد إلى النمو المستهدف.

كما أن السبب وراء ظهور هذه الفجوة يعود من جهة إلى العوامل المحلية والخارجية التي تحكم صادرات البلدان النامية منخفضة الدخل، كانخفاض الطلب الخارجي، وانخفاض مرونة العرض المحلي، ومن جهة أخرى إلى غياب الدور الحاسم الذي تلعبه الاستيرادات في عملية التنمية، إذ أن الإنتاج المحلي لا يستطيع أن يكون بديلاً عن الاستيرادات، ويعود السبب في ذلك إلى الاختلالات في هياكل الإنتاج، فضلاً عن تخلّف العديد من الصناعات المحلية (Adulhade, 2013, 48).

وتعد فجوة الموارد الخارجية (التجارية) انعكاساً للفجوة الداخلية (الادخارية) ، ومعنى ذلك أنه عندما تظهر الفجوة الادخارية فإنه في الجانب الآخر سوف تظهر بالتناظر معها الفجوة التجارية، ويمكن التعبير عن الفجوة التجارية بالمعادلة الآتية:

الفجوة التجارية = قيمة الصادرات – (X) قيمة الاستيرادات(M)

ونستنتج مما سبق أن قيمة الصادرات التي يمكن أن تحصل عليها الدولة التي تكون بالنقد الأجنبي أقل من قيمة الاستيرادات التي يجب أن تدفعها للخارج، وهذا ما يعبر عنه بالعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ويمكن أن يمول هذا العجز عن طريق زيادة الصادرات للحصول على النقد الأجنبي مما يؤدي إلى تخفيض حجم الفجوة التجارية.

ثالثاً: الفجوة الرقمية

تمثل الاختلاف بين الدول في القدرة على الوصول إلى المعارف العلمية والتقنية ونشرها واستعمالها ، وإن ظهور الفجوة الرقمية يكمن وراءه مجموعة من الأسباب منها: (Adulhade, 2013, 52-55).

أ. انحياز التكنولوجيا اقتصادياً لمصلحة الدول المتقدمة على حساب البلدان النامية منخفضة الدخل، لأن تكلفتها تتناسب عكسياً مع مستوى الدخل، فضلاً عن تصميم منتجاتها لتلبية مطالب مستخدميها في الدول المتقدمة.

ب. ارتفاع تكلفة توطين تكنولوجيا المعلومات بسبب ارتفاع تكلفة البنية التحتية المرتبطة بإنشاء شبكة اتصالات حديثة ومتطورة.

ج. انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية في البلدان النامية منخفضة الدخل.

د. تطور التكنولوجيا بمعدلات متسارعة في الدول المتقدمة يصعب على البلدان النامية منخفضة الدخل اللحاق بها.

هـ. زيادة الاحتكار واستخدام أساليب إنتاجية ذات تقنية عالية من قبل الدول المتقدمة.

رابعاً: نموذج الفجوتين

يعد من أبسط النماذج الرياضية وأكثرها وضوحاً في تفسير العلاقات بين الفجوة الداخلية (S – I) والفجوة الخارجية (X - M) ، عن طريق الربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية اللازمة لعملية التنمية وبين العجز الحاصل في الميزان التجاري.

فإذا ما أريد تحقيق معدل نمو اقتصادي لا بد من تحقيق المساواة بين الفجوتين ، وهذا يعتمد على فرضيتين أساسيتين هما: (Alobedi, 2013, 41).

ـ وجود إحلال بين الموارد المحلية والأجنبية.

ـ ثبات الميل الحدي للاستيراد.

وهناك حالتين، الأولى : تكون الفجوة الداخلية أكبر من الفجوة الخارجية وفي هذه الحالة سيكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي وجود فائض في الطلب، ويمكن معالجة ذلك باستيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، أو أن تمتنع الدولة عن تصدير السلع والخدمات التي يمكن أن تستهلك في الداخل، وهذا سيؤدي إلى اتساع الفجوة الخارجية إلى الحد الذي تتعادل فيه مع الفجوة الداخلية، وهذا يتطلب سياسات مرنة لأسعار الصرف فضلاً عن سياسات كمركية مناسبة ، أما الثانية : فإن الفجوة الخارجية تكون أكبر من الفجوة الداخلية، وفي هذه الحالة يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي مما يؤدي إلى وجود فائض في العرض، وهنا يبرز الدور المهم لجهاز الأسعار في إحداث التوازن، فإذا كانت الأسعار غير مرنة فان ذلك يعمل على تراكم السلع الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الإنتاجية، مما سيؤدي إلى انخفاض الموارد الموجهة إلى الاستثمار مما يعمل على تخفيض الدخل ، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض المدخرات الأمر الذي يعمل على زيادة الفجوة المحلية إلى أن تتساوى مع الفجوة الخارجية (Adulhade, 2013, 52).

وعلى وفق مبادئ الحسابات القومية فإن فجوة الموارد المحلية لا بد أن تتعادل مع الفجوة الخارجية منظوراً إليها في مدة زمنية ماضية ، ويمكن التوصل إلى ذلك رياضياً على وفق ما يأتي (Atee, 2010, 10):

$$Y + M = C + I + X \ldots\ldots (1\text{-}4)$$

تبين المعادلة (١-٤) أن حجم السلع والخدمات في مدة محددة التي تتكون من الناتج المحلي (Y) والاستيرادات(M) ، تستعمل لأغراض الاستهلاك (C) والاستثمار (I) والصادرات (X) ومن المعادلة (١-٤) يمكن التوصل إلى:

$$Y - C + M = I + X \ldots\ldots (1\text{-}5)$$

وبما أن الناتج المحلي يولد دخلاً مساوياً له وهذا الدخل يستعمل في تمويل الاستهلاك الجاري وتكوين المدخرات (S) أي أن:

$$Y = C + S \ldots\ldots\ldots (1\text{-}6)$$

وبتعويض المعادلة (١-٦) في المعادلة (١-٥) ينتج:

$$S + M = I + X \ldots\ldots\ldots (1\text{-}7)$$

ينتج: (١-٧) وبترتيب المعادلة

$$S - I = X - M \ldots\ldots\ldots (1\text{-}8)$$

وبما أن زيادة الاستيرادات عن الصادرات تظهر في صورة عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لأي دولة، وأن هذا العجز لا بد أن يمول من مصادر خارجية (F) أي أن:

$$X - M = F \ldots\ldots\ldots (1\text{-}9)$$

ولذا يمكن كتابة المعادلة (١-٨) على النحو الآتي:

$$S - I = X - M = F \ldots\ldots\ldots (1\text{-}10)$$

ويمكن ان نستنتج من المعادلة (١-١٠) أن الدولة إذا ما أرادت زيادة استثماراتها في مدة زمنية معينة ، فان ذلك يتطلب منها زيادة استيراداتها من السلع الإنتاجية، ونظراً لمحدودية المدخرات المحلية، وقلة النقد الأجنبي لانخفاض الصادرات في البلدان النامية منخفضة الدخل، فأن هذا يدفعها إلى سد الفجوة من مصادر التمويل الخارجية، وبذلك تعد المساعدات والقروض الخارجية أفضل أشكال التمويل الخارجي بالنسبة للبلدان النامية منخفضة الدخل.

المبحث الرابع: إسهام المساعدات والقروض الدولية في تغطية الفجوات التمويلية

إن إسهام المساعدات والقروض في تغطية الفجوات التمويلية يكون من خلال تغطية فجوتي الموارد المحلية والتجارة الخارجية ، ويمكن توضيحهما كالآتي:

أولاً: تغطية فجوة الموارد المحلية

يأخذ دعم النفقات العامة في البلدان النامية منخفضة الدخل الحصة الكبرى من قبل الجهات المانحة للمساعدات والقروض الدولية ، الأمر الذي يجعلها عنصراً مساعداً في غلق فجوة الموارد المالية في الأجلين القصير والمتوسط، أما الهدف طويل الأجل لها فيتمثل في بذل المزيد من الجهود للحصول على إيرادات للدولة بما يلبي متطلبات النفقات العامة.

وفي هذا الإطار فإن البلدان النامية منخفضة الدخل تقوم بتخفيض الإنفاق العام في الأجل القصير بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بينما قد تزداد النفقات العامة في الأجل الطويل ، وذلك بقصد القيام بالأنشطة الضرورية لدعم النمو الاقتصادي فيها (Alobedi, 2013, 88)، كما أن الإنفاق العام يهدف إلى تخفيض المعوقات التي تعترض عملية النمو لا سيما فيما يتعلق بالبنى التحتية الاقتصادية، غير أنه لا بد من التركيز على تحقيق الإيرادات العامة وفعالية النفقات وليس على الحجم وحسب.

ويمكن تعزيز قدرة البلدان النامية منخفضة الدخل المتلقية للمساعدات والقروض الدولية في غلق فجوة الموارد المالية عن طريق ما يأتي:

١. زيادة الإيرادات العامة للدولة: عند البدء في عملية التكييف الهيكلي تلجأ الدول إلى جعل التعريفة الكمركية للاستيرادات والرسوم المفروضة على الصادرات مقبولة نسبياً ومنسجمة مع السياسات الاقتصادية التجارية الحرة، وعلى الرغم من أن هذا الإجراء سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات الكمركية في الأجل القصير، غير أنه يمكن أن يعزز الإيرادات في الأجل الطويل عن طريق انخفاض حالات التهرب الضريبي ، ويتزامن ذلك مع التحولات الحاصلة في الضرائب على التجارة كزيادة الضرائب الكمركية على سلع معينة مثل النفط والتبغ والكحول، فضلاً عن إحلال ضريبة القيمة المضافة محل ضريبة المبيعات التقليدية، لما لهذه الضريبة من مزايا في تخفيض التباينات الاقتصادية، وكذلك زيادة الضرائب المباشرة التي تؤدي إلى توفير الإيرادات العامة (Alobedi, 2013, 89)، إذ أن رفع الإيرادات الضريبية وتعزيز فعاليتها وخفض طبيعتها المتباينة من أجل تعبئة المدخرات المحلية يتطلب العمل على تطوير القدرات الذاتية وتدريبها وتأهيل الكوادر العاملة في هذا المجال، وهذه العملية تكون مكلفة وذات أمد طويل، مما يفسح المجال أمام الدور الذي تضطلع به المساعدات والقروض الدولية ، بما في ذلك المساعدات الفنية والتكنولوجية من الأهمية في تحفيز معدل النمو.

٢. إدارة النفقات العامة: يعد الإنفاق العام من الأمور المهمة التي تتعلق بتخفيض حجم الفجوة الداخلية أو غلقها في الأجل الطويل، وهذا يتطلب التركيز على فاعلية النفقات العامة عبر توجيهها إلى الاستثمارات المطلوبة التي يمكن الوصول عن طريقها إلى تحقيق النمو المستهدف، وللإفادة من قضية الإنفاق العام يمكن تقسيمها إلى الآتي: (Alobedi, 2013, 90).

أ. الرقابة المالية الكلية، أي الرقابة على حجم العجز المالي ليكون ضمن الإطار الاقتصادي قصير الأجل.

ب. التخصيص الاستراتيجي للنفقات العامة عبر مختلف القطاعات.

ج. كفاءة النفقات وفاعليتها ضمن قطاع معين أو فرع معين.

ومن أجل تحسين النفقات العامة وجعلها أكثر كفاءة وفاعلية فإن هذا يتطلب اتباع استراتيجية تخطيط طويل الأجل للنفقات العامة، مما يؤدي إلى تحسين النتائج المتحصل عليها، إذ تمول المساعدات والقروض الدولية في

الدول المتلقية أكثر من نصف إجمالي النفقات العامة، وهذا الأمر فسح المجال أمام بعض الجهات المانحة للتدخل في تخطيط الموازنة العامة في البلدان النامية منخفضة الدخل.

ثانياً: تغطية فجوة التجارة الخارجية

تكمن أهمية المساعدات والقروض الدولية في مجال التجارة الخارجية عبر تعزيز قدرة البلدان النامية منخفضة الدخل على الإفادة من الحرية المتاحة لصادراتها وتمكينها من دخول أسواق الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء بحيث تكون معفاة من الرسوم الكمركية ونظام الحصص لتكون أكثر قدرة على المنافسة، فضلاً عن زيادة حجم المساعدات المقدمة من أجل التجارة للبلدان النامية منخفضة الدخل مع توسيع نطاق تركيز هذه المساعدات ليشمل القطاعات الإنتاجية كافة التي من شأنها تعزيز صادرات الدولة ودعم قدراتها الإنتاجية وتطويرها (الاونكتاد, ٢٠١٤, ٢٤).

ويمكن تعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية منخفضة الدخل المتلقية للمساعدات والقروض الدولية عبر جملة من القنوات ومنها: (Alobedi, 2013, 86).

١. دعم بيئة السياسة الاقتصادية الإيجابية: ويتم ذلك عبر موافقة البلدان النامية منخفضة الدخل على سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين (تحرير الصرف وتخفيض الضرائب وتحرير الاستيرادات) التي تهدف إلى تعزيز استراتيجية التنمية الموجهة نحو اقتصاد السوق، وزيادة إنتاج السلع القابلة للتبادل وصادرات محددة على نحو أكبر.
٢. تمويل الهياكل الارتكازية: تعد البنى التحتية من المتطلبات الرئيسية لتعزيز نمو الصادرات في البلدان النامية منخفضة الدخل لا سيما الطرق والجسور والموانئ والمطارات، وعن طريق المساعدات الخارجية يمكن القيام بتطويرها للإفادة منها في مجال التجارة الخارجية مما سيؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي.
٣. الدعم المباشر للصادرات: يظهر دور المساعدات والقروض الدولية في غلق فجوة التجارة الخارجية عبر ما تقدمه الجهات المانحة لدعم الصادرات بصورة مباشرة ، ويتمثل ذلك في دعم الإدارة والدعم الفني لشركات التصدير وتوافر المعلومات عن السوق، فضلاً عن الدعم المؤسساتي.

المبحث الخامس: مضمون العلاقة بين المساعدات والقروض الدولية والنمو الاقتصادي

تعد المساعدات والقروض الدولية موضوعاً مثيراً للجدل من حيث تأثيرها على النمو الاقتصادي، فقد بينت العديد من الدراسات التجريبية السابقة علاقة المساعدات والقروض الدولية بالنمو الاقتصادي، ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاث مجاميع رئيسية استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها.

المجموعة الأولى: أظهرت نتائج هذه المجموعة من الدراسات أنه ليس هناك من أثر للمساعدات والقروض الدولية على النمو الاقتصادي بل إنها يمكن أن تكون مقرضاً له .(Javid and Abdul Qayyum, 2011, 1)

ومن هذه الدراسات، دراسة موسلي (Mosley, 1980) ودراسة بوون (Boone ,1994) ودراسة راديليت (Radelet, 2006) ودراسة راجان وسوبر امانيان.(Rajan and Subramanian, 2008)

وقد استندت الدراسات الأولى ضمن هذه المجموعة إلى علاقات الترابط البسيطة ولم تعالج السببية عبر بيان العلاقة بين النمو الاقتصادي والمساعدات والقروض الدولية ، وقد أجمعت هذه الدراسات على أن نتائجها جاءت عكس الغاية التي قدمت من أجلها وهي تحقيق النمو، إذ نتج عن ذلك اقتصاد منخفض النمو أدى فيه الاعتماد على المساعدات والقروض الدولية إلى زيادة الإنفاق العام واستنفاذ المدخرات المحلية، وإذا ما حصلت الدولة المتلقية على مساعدة أو قرض دولي لتمويل مشروع معين كانت ستموله بأي شكل حتى من دون حصولها على المساعدة فإن هذا سيؤدي إلى تحرير موارد حكومية قد تنفق على مشاريع لا تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي (الاسكوا، ٢٠٠٧، ٤١).

إن انعدام الأثر الإيجابي للمساعدات والقروض الدولية يمكن أن يعزى لأسباب متعددة منها ، لأغراض استهلاكية أو لمعالجة عجز الموازنة هذا من جهة الدول المتلقية، (Alobedi, 2013, 35)، أما بخصوص الجهات المانحة فقد تكون هذه المساعدات والقروض مقيدة بشروط معينة تضعها الجهات المانحة أو ارتباطها بمشاريع غير إنتاجية مما يفقدها القدرة على تحقيق زيادة في القيمة الإجمالية للناتج المحلي.

المجموعة الثانية: ضمت عدداً من الدراسات جاءت نتائجها مختلفة عن نتائج المجموعة الأولى، إذ أظهرت نتائج البحوث والدراسات لهذه المجموعة تأثيراً إيجابياً للمساعدات والقروض الدولية على النمو الاقتصادي، ومن هذه الدراسات دراسة بابانيك (Papanek,1972) ودراسة سينغ (Singh, 1985) ودراسة سنايدر (Snyder, 1993)وعلى وفق ما جاء في هذه المجموعة حول نتائج المجموعة الأولى، فإن الحجج التي اعتمدتها المجموعة الأولى بخصوص انعدام الأثر الإيجابي للمساعدات والقروض الدولية ليس صحيحاً بالمطلق لأنها نجحت في تعزيز النمو الاقتصادي في دول عديدة، فضلاً عن اثرها في الحد من الفقر في دول أخرى.(Duc, 2006, 1)

ولقد أشارت دراسة للاقتصاديين جنري وستراوت إلى أن المساعدات والقروض الدولية تغذي المدخرات المحلية وتسهم في تغطية فجوة العملات الأجنبية وتمكن الدول المتلقية لها من الحصول على التكنولوجيا والمهارات والخبرات الفنية والإدارية (الأسكوا، ٢٠٠٧، ٤٢).

وفي منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين وبعد الاستنتاجات التشاؤمية التي خلصت إليها دراسة الباحث بون (Boone) ، شهدت هذه المجموعة من الدراسات التي تناولت المساعدات والقروض الدولية والنمو تحولاً مهماً، حيث بدأ العديد من الاقتصاديين يثيرون الأثر غير الخطي لها على النمو، واختبرت هذه الدراسات فرضية أنها تعزز النمو الاقتصادي ولكن بعوائد متناقصة، أي أن كل دولار إضافي منها يؤثر إيجاباً على النمو أقل من الدولار السابق، فالقدرة الاستيعابية للدولة المتلقية تصل حداً تنتفي عنده الآثار الإضافية للمساعدات والقروض الدولية على النمو أو تصبح سلبية، (الأسكوا، ٢٠٠٧، ٤٣), والقابلية الاستيعابية يقصد بها الآلية

للعلاقات التفاعلية التي تصل عن طريقها المساعدات والقروض الدولية ومجموعة المشاريع التنموية للدول المتلقية إلى نقطة محددة تصبح لها آثار عكسية في الاقتصاديات المتلقية ، وهو ما يعني أن القدرة الاستيعابية للدولة المتلقية للمساعدات والقروض الدولية تصل مرحلة لا يحدث بعدها تحسينات أو تطورات في عملية النمو والتنمية الاقتصادية رغم الزيادة في تدفقاتها، بل قد يؤدي إلى آثار عكسية على اقتصاد الدول المتلقية نتيجة ارتفاع الاستهلاك الحكومي غير الإنتاجي (Alobedi, 2013, 54)، ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل (١) أدناه:

الشكل (١) معدل النمو المحفّز بالمساعدات والقروض الدولية

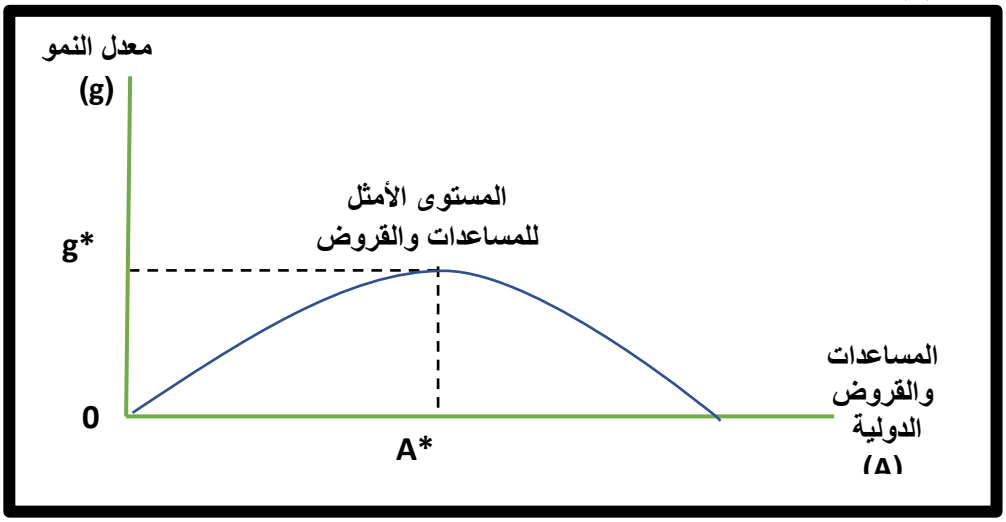

المصدر: Alobedi، أحمد هادي سلمان، ٢٠١٣، تقويم فاعلية المنح والمساعدات الإنمائية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في بلدان نامية مختارة ص ٦٠.

يتبين من الشكل (١) أن الأثر الإيجابي المتزايد للمساعدات والقروض الدولية على معدل النمو يكون عند مستوياتها المختلفة ولغاية بلوغها النقطة(A*) ، حيث تمثل هذه النقطة المستوى الأمثل للمساعدات والقروض الدولية لمعدل النمو(g*) ، أما الأثر المتناقص لها على معدل النمو فهو يبدأ بعد النقطة(A*) ، هذا الأثر المتناقص يرتبط بشكل مباشر مع قيود القابلية الاستيعابية لاقتصاد الدولة المتلقية ، وهذا ما يفسره قانون العوائد المتناقصة.

وعليه من أجل أن تكون المساعدات والقروض الدولية أكثر تأثيراً في معدل النمو الاقتصادي، لا بد أن تكون ضمن الطاقة الاستيعابية لاقتصادات البلدان النامية منخفضة الدخل .

المجموعة الثالثة: اختلفت آراء هذه المجموعة عن المجموعتين السابقتين ، إذ أكدت نتائجها أن للمساعدات والقروض الدولية تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في البلدان النامية منخفضة الدخل، ولكن هذا الأثر مشروط تحقيقه بالسياسات الاقتصادية الكلية السليمة والحكم الجيد والمؤسسات القوية في هذه الدول (Feeny, 2005,

(1092، ومن الدراسات التي أكدت على ذلك دراسة كل من بورنسايد ودولار (Burnside and Dollar,2000) ودراسة كولير وديهن (Collier and Dehn, 2001) ودراسة كولير وهوفلر .(Collier and Hoeffler, 2002)

ومن أهم تلك الدراسات التي تضمنتها هذه المجموعة هي دراسة بورنسايد ودولار (Burnside and Dollar)، التي ركزت على أثر السياسة الاقتصادية الكلية على فعالية المساعدات والقروض الدولية ومؤشر السياسة الاقتصادية لدراسة العلاقة بين المساعدة والقرض والسياسة والنمو، وقد أشارت النتائج التي توصلت إليها أن للمساعدات والقروض الدولية تأثيراً إيجابياً في معدلات النمو الاقتصادي في البلدان النامية منخفضة الدخل المتلقية لها التي تنتهج سياسات اقتصادية جيدة على المستوى الكلي.

ويفترض Burnside and Dollor بأن التنسيق بين المساعدات والقروض الدولية والسياسات الاقتصادية يأتي بآثار إيجابية على النمو، لأن ما يخصص منها للاستثمارات أو ما تحققه في زيادة الإنتاج يمكن له أن يتعزز بتوافر الظروف السياسية الملائمة (الأسكوا، ٢٠٠٧، ٤٣).

وقد شمل مؤشر السياسة الاقتصادية الكلية ثلاثة متغيرات تمثلت بالتضخم وعجز الموازنة والانفتاح التجاري، وذلك للتعبير عن السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية، وتتمثل أهمية السياسة النقدية بالمحافظة على مستويات متدنية لمعدل التضخم في البلدان النامية منخفضة الدخل، مما ينعكس إيجابياً على متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، كما أن انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة سيكون له أثره على الاستقرار في السياسة المالية، فضلاً عن ذلك فعن طريق الانفتاح التجاري يمكن الوصول إلى التكنولوجيا في الخارج ، وكذلك الوصول إلى مجموعة أوسع من المدخلات التي تستخدم في عملية الإنتاج وتزيد من الكفاءة في الإنتاج المحلي للوصول إلى الأسواق العالمية.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات

١. توصلت الدراسة بأن النمو الاقتصادي يمثل الزيادة الحقيقية والمستمرة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما خلال مدة زمنية معينة بحيث يصاحب ذلك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي.
٢. أظهرت الدراسة بأن العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات يمكن تمويلها عن طريق زيادة الصادرات من أجل الحصول على النقد الأجنبي وبالتالي تؤدي إلى تخفيض حجم الفجوة التجارية.
٣. توصلت الدراسة بأن مصادر التمويل الخارجية والمتمثلة بالمساعدات والقروض الدولية تعد من أفضل أشكال التمويل الخارجية للدول النامية وبخاصة الدول النامية منخفضة الدخل.
٤. أظهرت الدراسة أن المساعدات والقروض الدولية المقدمة إلى البلدان النامية منخفضة الدخل لها مساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال برامج دعم البنية التحتية والقطاعات الانتاجية والتعليم والصحة وتوفير الغذاء.

٥. توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد علاقة بين المساعدات والقروض الدولية المقدمة إلى البلدان النامية منخفضة الدخل والنمو الاقتصادي نظراً للفساد الإداري والمالي وانعدام الشفافية وعدم الاستخدام الأمثل لها في الاستثمارات الانتاجية .

٦. أظهرت الدراسة أنه ليس بالضرورة عند زيادة المساعدات والقروض الدولية يرتفع معدل النمو الإجمالي والمعبر عنه كمؤشر للنمو الاقتصادي وهو ما تم استنتاجه في العديد من البلدان النامية منخفضة الدخل .

٧. أظهرت الدراسة وجود ثلاث مجموعات من الدراسات لعلاقة المساعدات والقروض الدولية بالنمو الاقتصادي، الأولى : أكدت على أنه ليس هناك أثر للمساعدات والقروض الدولية على النمو الاقتصادي، أما الثانية: فأثبتت ان هناك تأثيراً إيجابياً للمساعدات والقروض الدولية على النمو الاقتصادي ، والثالثة: أكدت على أن التأثير الإيجابي للمساعدات والقروض الدولية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية منخفضة الدخل مشروط تحقيقه بالسياسات الاقتصادية الكلية السليمة والحكم الجيد والمؤسسات القوية في هذه الدول.

ثانياً : المقترحات

١. يمكن أن يتم تفعيل دور المساعدات والقروض الدولية في أطلاق عملية التراكم الرأسمالي وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة دخل الأسرة ، وذلك من خلال تخصيص جزء منها لتغطية التكاليف المعيشية للأسر ذات الدخل المنخفض مثل المساعدات الغذائية، فضلاً عن توجيه بعض برامجها تجاه الشركات الخاصة وذلك من خلال برامج التمويل والتحسينات الزراعية.

٢. لا بد من تركيز الجهات المانحة على كل من كمية ونوعية المساعدات والقروض الدولية، لأنه في ظل الظروف القائمة من الصعب تحقيق الأهداف الانمائية.

٣. القيام بعمليات الاصلاح الاقتصادي ، والعمل على مكافحة الفساد والسياسات والمؤسسات الضعيفة في البلدان النامية منخفضة الدخل المتلقية ليتم تحقيق فاعلية المساعدات والقروض الدولية.

٤. على البلدان النامية منخفضة الدخل المتلقية للمساعدات والقروض الدولية أن تحدد أولوياتها واحتياجاتها من المساعدات والقروض الدولية سواء كانت مساعدات نقدية أم عينية أم فنية، وذلك على وفق ما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية في القطاعات الخدمية والانتاجية كافة من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرغوبة، وأن لا تقبل أن يفرض عليها أولويات وأهداف الجهات المانحة التي تتعارض مع أهدافها الاقتصادية.

٥. مطالبة الجهات المانحة بتغليب الطابع الاقتصادي التنموي على الطابع السياسي كشرط عند تقديم المساعدات والقروض للبلدان النامية منخفضة الدخل لتكون دافعة للتغيرات البنيوية في الاقتصاد ورافعة لمعدلات النمو الاقتصادي.

٦. إجراء وعمل دراسات مستقبلية تركز على أنواع المساعدات والقروض الدولية ، وتحديد أي نوع منها أكثر فعالية وبما يتلاءم مع متطلبات البلدان النامية منخفضة الدخل من أجل الوصول إلى معدلات نمو اقتصادي متزايدة.

Refreneces

Adulhade, Samer Ali, 2013, External Finance and its Impact on Economic Gaps, Arabic Edition, Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

alaqabe, Qais Anis Jahil, 2014, Analysis of the relationship between public expenditures and economic growth in Iraq for the period (1990-2013) using the developed response function, unpublished master's thesis, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, Department of Economics.

Alobedi, Ahmed Hadi Salman, 2013, Evaluation of the Effectiveness of Grants and Development Aid in Achieving the Third Millennium Development Goals in Selected Developing Countries, Unpublished PhD Thesis, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, Department of Economics.

Atee, Mohamed Abdel-Zahra, 2010, External sources of financing and their role in financing economic development in the Arab countries with special reference to Iraq, unpublished master's thesis, University of Basra, College of Administration and Economics, Department of Economics.

Duc, V. M., 2006, "Foreign Aid And Economic Growth In The Developing Countries– A Cross-Country Empirical Analysis", The Connexions Project, Connexions module: 13519.\

Hameda, Oukil, 2005, The Impact of Population Growth on Economic Development in the Arab World, Case Study of Algeria, Unpublished Master's Thesis, University of Algiers, Faculty of Economic Sciences and Management Sciences, Department of Economic Sciences.

hayane, Noman Abbas Nada, 2005, The effectiveness of foreign financial resources in financing Arab economic development for the period (1980-2000), unpublished doctoral thesis, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, Department of Economics.

Hls, Raed Mohamed slman, 2021, Evolution of the domestic resource gap and its relationship to GDP in Palestine 1994 - 2018, PhD thesis, Sudan University of Science and Technology, College of Business Studies, Khartoum, Sudan.

Jbori,Mohamed : 2013, The Impact of Exchange Rate Regimes on Inflation and Economic Growth, Unpublished PhD Thesis, Aboubakar Belkaid University, Tlemcen, Algeria.

Melod, Wail, 2014, the modern determinants of economic growth in the Arab countries and ways to activate them, the case of: Algeria, Egypt, Saudi Arabia / a comparative study during the period 1990-2010, unpublished doctoral thesis, University of Algeria, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Department economic science.

Mohamed, Shukuri Sidi, 2006, Financial Liberation and its Impact on Economic Growth, unpublished master's thesis, Faculty of Economic Sciences, Management Sciences and Commercial Sciences, Abi Bakr Belkaid University, Tlemcen, Algeria.

mzroie, Dhurgham Muhanna Shaalan, 2016, The Impact of Financial Liberalization Policies on Economic Growth in Iraq for the Period 1990-2014, Unpublished Master Thesis, University of Mosul, College of Administration and Economics, Department of Economics.

Onktad : United Nations Conference on Trade and Development, 2014, Least Developed Countries Report, Growth with Structural Transformation: A Post-2015 Development Agenda.

The Askow: Economic and Social Commission for Western Asia, 2007, Economic Trends and Their Implications - Foreign Assistance and Development in the Arab Region, Issue 4, United Nations, New York.

Tmar, azalden : , 2015, An econometric study of the impact of inflation on economic growth, the case of some Arab countries for the period (1990-2013), an unpublished master's thesis, Kasdi Merbah University, Ouargla, Algeria.